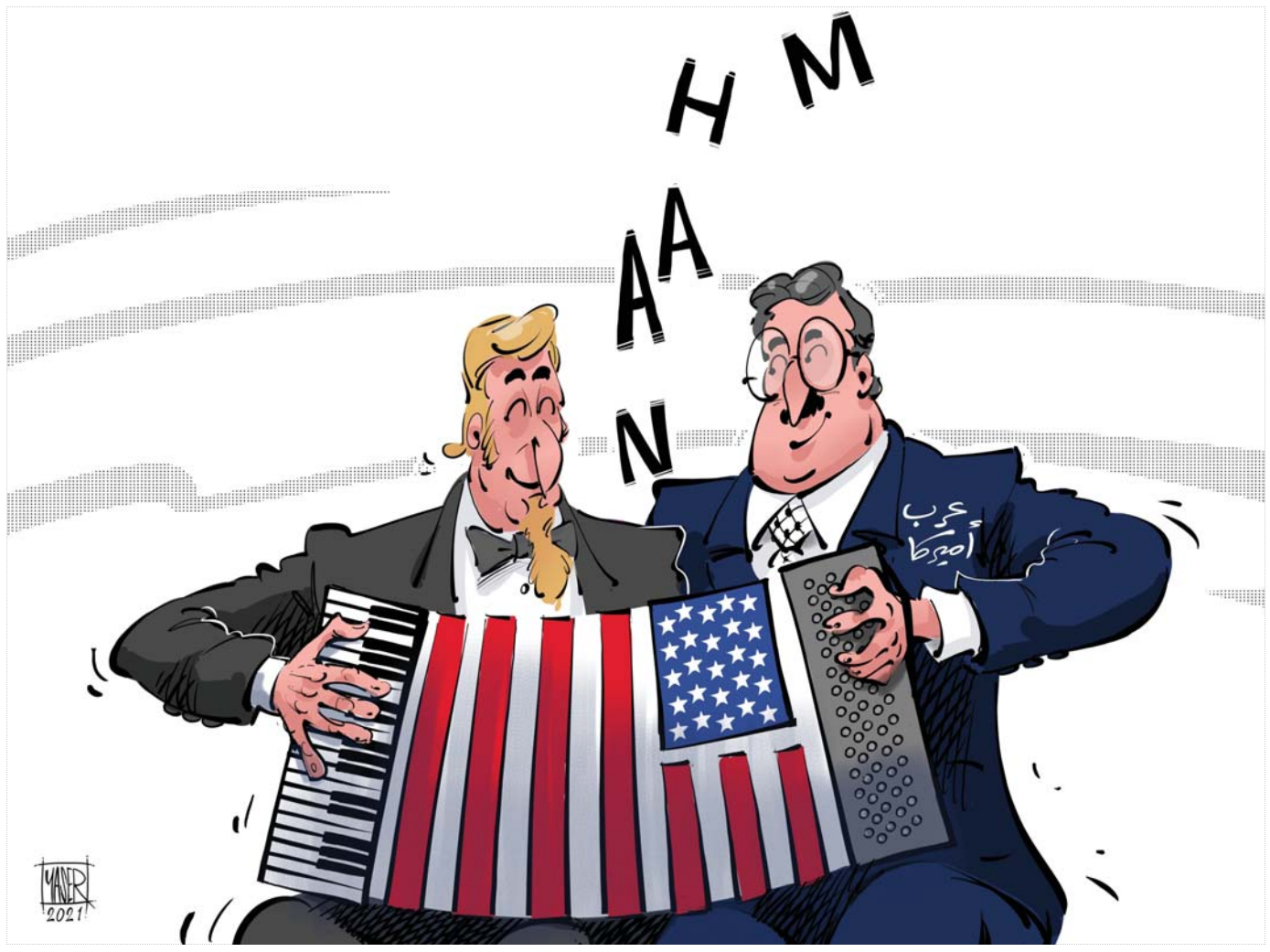

رسميا على الروزنامة الفيدرالية الأميركية: أبريل «الشهر القومي للتراث العربي الأميركي»

مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

ضمن تصريح رسمي صادر عن وزارة الخارجية الأميركية أعلنه في مؤتمرها الصحافي الدوري المتحدّث باسم الوزارة نيد برايس، أطلقت الولايات المتحدة الأميركية على شهر نيسان/أبريل صفة "الشهر القومي للتراث العربي الأميركي" NAAHM.

جاء هذا الاعتراف الرسمي غير المسبوق إثر جهود حثيثة قادتها الجاليات العربية الأميركية في الولايات المتحدة على مدى العشرات من السنين، إلا أنه لم يبصر النور إلا في عهد جو بايدن ووزير خارجيته أنطوني بلينكن الشهر الجاري من العام 2021، وقاد تلك الجهود رجل أعمال شاب سوري أميركي اسمه بيير صبح. وأوردت وزارة الخارجية في بيانها بهذه المناسبة أن "الأميركيين من أصول عربية هم جزء أساس من نسيج الأمة الأميركية، وقد ساهم العرب الأميركيون في الحياة العامة على مختلف الصعد".

هذا هو أول اعتراف فيدرالي أميركي رسمي بالتراث العربي الأميركي بالرغم من أن الاحتفاء بهذا التراث في أوقات متفرقة من السنة كان قائما على المستوى الشعبي، كل عام، وفي العديد من الولايات الأميركية منذ تسعينات القرن الفائت. لكن في العام 2017 حدث تحول نوعي في هذه الاحتفالات حين أطلقت الجاليات العربية مبادرة وطنية للتنسيق بين كافة الولايات الأميركية وتحديد شهر أبريل من كل عام للاحتفاء بهذه المناسبة. وفي خطوة متقدمة ومؤسسية قامت مجموعة من المنظمات العربية الأميركية في العام 2019 برفع طلب إلى الكونغرس الأميركي لإقرار أبريل شهرا قوميا للتراث العربي الأميركي عن طريق عضو الكونغرس عن ولاية ميشيغان ديبي دينغل.

وفي العام 2021 أصبحت المبادرة اعترافا فيدراليا بفضل جهود قادها بيير صبح الذي سارع حال إعلان البيان إلى توجيه رسالة في تغريدة نشرها على حسابه الرسمي في تويتر شاكرا وزارة الخارجية الأميركية على قرارها الذي جعل التراث العربي الأميركي معترفا به من قبل الحكومة الفيدرالية لأول مرة. وكان لصبح التأثير المباشر على قرار الخارجية إثر جهود الدعم والتوعية التي قام بها بشكل مستقل من أجل أن يكون للتراث العربي الأميركي هذه البصمة الدامغة في الحياة الرسمية والشعبية الأميركية.

وكان أبرز ما قام به تنظيم حملة للتوعية والتغيير الاجتماعي في الولايات المتحدة، ممولة ذاتيا، وجاءت على شكل 250 لوحة إعلانية توزعت في شتى المدن والولايات لدعم مسعاه. ودعا صبح في حملة التغيير الاجتماعي إلى ضرورة الاحتفاء بالتراث الشرق أوسطي بهدف العمل على مكافحة المشاعر المعادية التي تشكلت إثر هجمات الحادي عشر من أيلول في العام 2001 وكذا لدعم اندماج المهاجرين العرب في مجتمعهم الجديد والتعرّف إلى التحديات التي تواجههم والمساعدة على تذليلها.

وفي لقاء حصري مع صبح أجرته صحيفة "العرب" من مكتبها في واشنطن، سألتُه عن تقييمه للإضافة التي قدّمتها الحضارة العربية إلى الثقافة الأميركية، فأجاب "لقد ساهم الشرق الأوسط بشكل كبير في إغناء الحياة الأميركية لتصير على الصورة التي نعرفها اليوم. فمن المساهمات الأكاديمية في علوم الجبر والرياضيات إلى الجراحة الطبية، ومن التأثير الثقافي والفكري إلى أكلات المطبخ الشرق أوسطي الشهيرة".

وفي سؤاله عن الاستراتيجية التي اتبعها في حملته، والتي مكّنته من تحويل اللوحات الإعلانية التي بثتها على الطرقات وفي الأماكن العامة إلى حدث رسمي فيدرالي معترف به من الحكومة الأميركية قال "بدأت حملتي للتغيير الاجتماعي في أوائل العام 2019 وما زالت مستمرة حتى اليوم. وخلال شهر نيسان/أبريل الجاري قمت بتكثيف فعاليات الحملة وعرض أكثر من 250 لوحة إعلانية في جميع أنحاء الولايات المتحدة للتعريف بثقافتنا من خلال رسائل إيجابية للغاية طالبت من خلالها أن تعترف الحكومة الفيدرالية بشهر أبريل من كل عام باعتباره شهر التراث العربي الأميركي". وتابع بالقول "اليوم، أنا فخور جدا بأن أعلن أن حملتي أقنعت وزارة الخارجية الأميركية بإطلاق هذا الشهر كمناسبة فيدرالية رسمية للتراث العربي الأميركي".

وعن خططه القادمة لإدراج المزيد من المناسبات العربية ضمن الروزنامة الفيدرالية الأميركية، قال "على الرغم من الجهود الجادة التي يبذلها فريقي وما حصلنا عليه من اعتراف من وزارة الخارجية، إلا أن مساعينا مستمرة للحصول على إعلان موازٍ من البيت الأبيض، وسنستمر في إبراز المزيد من معالم حضارة الشرق الأوسط في الإعلام الأميركي والغربي".

إلا أنه، وفي الوقت الذي كنت أجري الحوار مع صبح، وصلته رسالة من "المنظمة العربية الأميركية" يعلمونه فيها أنهم تلقوا رسالة رسمية من الرئيس جو بايدن يعلن فيها اعترافه بالشهر القومي للتراث العربي الأميركي. فكان رد فعل صبح أن قال بتأثر وفرح شديد "أنا فخور جدا بأن أعلن من صحيفتكم عن انتصار كامل لحملتنا، فنحن لدينا الآن اعتراف البيت الأبيض من إدارة الرئيس بايدن ونائبه هاريس، واعتراف وزارة الخارجية، واعتراف وزارة الأمن الداخلي".

يبلغ تعداد العرب الأميركيين وفقا لاستفتاء مؤسسة "زغبي أنترناشيونال" المتخصّصة ما يقارب 3.5 مليون مواطن أميركي من أصل عربي يعيشون في مدن الولايات الخمسين. وبناء عليه تكون نسبة العرب الأميركيين نحو 1 في المئة من مجمل تعداد الأميركيين الذي يقارب 350 مليون نسمة.

بيير صبح

لقد ساهم الشرق الأوسط بشكل كبير في إغناء الحياة الأميركية لتصير على الصورة التي نعرفها اليوم

وتعتبر الجالية العربية الأميركية في الولايات المتحدة الأسرع تزايدا بين الدياسبورا العربية في العالم، فقد ارتفع عددها بين إحصاءين في الأعوام 2000 و2010 بمعدّل 72 في المئة؛ وهذا رقم قياسي على أي حال مقارنة بتزايد القوميات المهاجرة الأخرى، سواء كانت عربية، أو من الأعراق المتعددة التي جعلت من الولايات المتحدة وطنا مختارا لها، وقبلة لتحقيق الحلم الوردي الذي تمثّله أميركا للعديد من الشباب في العالم من حياة مستقرّة وآمنة تحمل معها الفرص المتساوية لكافة مواطنيها دونما تمييز.

هذا وقد دعا "المجلس الأطلسي" في واشنطن لاجتماع افتراضي في الـ29 من أبريل الجاري يتم تقييم ما تم إنجازه من فعاليات لدعم هذا الاعتراف الهام والنوعي من مختلف المنظمات العربية الأميركية، وعلى مستوى التجمعات الشعبية والأكاديمية والرسمية أيضا، بهدف وضع تصورات مستقبلية لاحتفالات أعرض تمثيلا وأكثر عمقا وتأثيرا في العام القادم طوال شهر أبريل. وسيحضر مكتب واشنطن لصحيفة العرب الاجتماع كمنصة إعلامية لإبداء الرأي والتشاور في أفضل وأحدث الطرق لإثراء الحضور الإعلامي العربي في الولايات المتحدة وجعله أبلغ تأثيرا في صناعة القرار من جهة، وفي الرأي الشعبي العام من جهة أخرى.

خطة بايدن الضريبية ستؤثر على الأسواق العالمية

حازم الغبرا
محلل سياسي أميركي

سوق المال الأميركي لا يؤثر على الأميركيين فقط، بل يتردد صدى أي تحركات فيه على أسواق العالم كافة. أكبر مثال على ذلك كان الأزمة المالية التي سببتها صكوك الديون العقارية الأميركية عام 2008 وأدت إلى ركود اقتصادي أصاب الولايات المتحدة لينتقل كالنار في الهشيم إلى أسواق أوروبا وآسيا والعالم أجمع.

وهنا يكمن خطر الخطة الضريبية التي اقترحها الرئيس الأميركي جو بايدن الأسبوع الفائت والتي تركز على رفع كبير في النسبة الضريبية على الأرباح التجارية وعوائد رؤوس الأموال والاستثمارات.

تحتاج الحكومة الأميركية اليوم لجني المزيد من الضرائب لتمويل المشاريع الجديدة التي أصبح تنفيذها ضرورة ملحة، خصوصا في ما يتعلق بإصلاح البنية التحتية المتهالكة بالإضافة إلى مشاريع الخدمات الاجتماعية وتطوير التعليم التي وعد بها الرئيس بايدن خلال حملته الانتخابية.

وتنقسم هذه المشاريع الجديدة، والتي ستكلف الخزينة الأميركية ما يزيد عن أربعة تريليون دولار، إلى قسمين. البنية التحتية الملموسة والتي ستركز على بناء وإصلاح البنية الخدمية المدنية بما فيها الطرقات والجسور والمطارات، وما تسميه إدارة بايدن البنية التحتية الإنسانية وتشمل التعليم ورعاية الأطفال وبناء القدرات العملية والعلمية للشباب الأميركي ودعم مادي للأسر الفقيرة. ولا تشمل هذه الخطة الرعاية الصحية التي يتوقع أن تكلّف 700 مليار دولار إضافية.

وتركز الخطة الضريبية التي من شأنها تمويل هذه المشاريع على رفع نسب الضرائب على من يدعوهم الرئيس بايدن بالأغنياء وذوي الدخل العالي. حيث سيواجه هؤلاء الذين يفوق دخلهم المليون دولار سنويا ضعف النسبة الضريبية على مردودهم من الأرباح التجارية والاستثمارية إن نفذت الخطة لترتفع النسبة من 20 في المئة إلى حوالي 40 في المئة. كما سترتفع النسبة الضريبية على الدخل الذي يفوق 400 ألف دولار سنويا من 37 في المئة إلى ما يقرب 40 في المئة لتعود هذه النسبة إلى ما كانت عليه قبل الإصلاحات الضريبية التي نفذها الرئيس السابق دونالد ترامب.

يتخوف المحللون من تأثير هذه القفزات الضريبية على سوق المال والاستثمارات في وقت ما زالت الولايات المتحدة ومعظم دول العالم في طور التعافي من تداعيات أزمة كورونا الاقتصادية. فهذه الضرائب ستؤثر مباشرة على الاستثمارات في الولايات المتحدة، سواء كانت تعود للمستثمرين الأميركيين أو للأجانب. وبالفعل كان رد فعل السوق على خبر الضرائب الجديدة سريعا وعنيفا حيث انخفضت المؤشرات الكبرى في أميركا وخارجها، كما خسرت العملات الافتراضية الأساسية ما يقارب 20 في المئة من قيمتها بشكل شبه فوري.

كما يرى المحافظون من الجمهوريين في خطة بايدن تصرفا على طريقة "روبن هود" يعتمد على سحب المال من الأغنياء بقوة الدولة وضخه للفقراء في توجه لا يلائم الطبيعة الرأسمالية للنظام الأميركي.

المحافظون من الجمهوريين يرون في خطة بايدن تصرفا على طريقة «روبن هود» يعتمد على سحب المال من الأغنياء بقوة الدولة وضخه للفقراء في توجه لا يلائم الطبيعة الرأسمالية للنظام الأميركي

ويستعد الطرفان الجمهوري والديمقراطي لنزال حتمي حول هذه الضرائب الجديدة والمشاريع التنموية. ومع أن الحزب الديمقراطي يسيطر اليوم على البيت الأبيض والكونغرس الأميركي بشقّيه، إلا أن جعبة الجمهوريين ليست خالية تماما وقد يستطيعون تعطيل هذا المشروع أو على الأقل مهاجمته علنا بغية تأليب الرأي العام على الديمقراطيين بشكل قد يؤذيهم في الانتخابات النصفية في العام المقبل.

وبالرغم أن الولايات المتحدة تتربع على عرش الاقتصاد العالمي دون منازع بسبب نظمها المصرفية والقانونية والضريبية التي تشجع على الاستثمار، إلا أن رفع نسبة الضرائب بشكل سريع وغير مدروس قد يفتح مجالات لدول أوروبية أو آسيوية أو عربية لمنافسة أميركا في مضمارها الأبرز. فكما أصبحت الولايات المتحدة وجهة لرؤوس الأموال والاستثمارات العالمية، قد تستطيع دولة أخرى إغراء رأس المال الأميركي وجرّه إلى أرضها.

لكن، وعلى المدى القصير، من المحتم أن يسبب رفع النسب الضريبية انخفاضات حادة وآنية في أسواق المال عندما يقوم المستثمرون ببيع أسهمهم وصكوكهم قبل أن تصبح القوانين الضريبية الجديدة نافذة. وقد تؤدي هذه التحركات في السوق إلى كساد ريثما يتأقلم المستثمر مع الواقع الضريبي المستحدث.